



1 أبريل 2024

إلى

مذكرة 146X24

السيدات والسادة

مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
المديرات والمديرين الإقليميين
مديرات ومديري المؤسسات التعليمية

الموضوع: في شأن مناهضة العنف بالوسط المدرسي.

المراجع: - المذكرة الوزارية رقم 17 × 116 بتاريخ 7 نونبر 2017 في شأن التصدي للعنف بالوسط المدرسي؛
- المذكرة الوزارية رقم 15 × 002 بتاريخ 9 يناير 2015 في شأن التصدي للعنف والسلوكات المشينة بالوسط المدرسي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، فتطبيقا لمقتضيات القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي،
لاسيما المادة الخامسة منه التي تنص على تأمين الظروف الملائمة لقيام المؤسسة التعليمية بوظائفها الأساسية؛
وانسجاما مع أهداف والتزامات خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة، خاصة
الالتزام رقم 11 الهادف إلى تعزيز الأمن والسلامة والثقة لدى مكونات الوسط المدرسي في المؤسسات التعليمية
ومحيطها؛

وتنزيلا لبرامج الإطار الإجرائي لتنزيل خارطة الطريق برسم سنتي 2023 و2024، وخاصة البرنامج الخامس
الذي يهدف إلى توفير مناخ مدرسي يجعل التلاميذ وأمهاتهم وأبائهم وأولياءهم والأساتذة يشعرون بالأمان داخل
المؤسسة وفي محيطها؛

وتفعيلا لتعهدات الوزارة في إعلان مراكش حول القضاء على العنف ضد النساء، الذي تم التوقيع عليه
أمام أنظار صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا مريم، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، بمراكش في 8
مارس 2021، والتي عملت الوزارة على إجرائها من خلال التعميم التدريجي لخلايا الإنصات والوساطة بالمؤسسات
التعليمية، حيث بلغ عدد هذه البنيات على المستوى الوطني أزيد من 8000 خلية، ومن خلال التمكين التدريجي
لهذه الخلايا من مختصين اجتماعيين في الدعم الاجتماعي والنفسي للإشراف عليها؛

واستحضارا للأدوار والوظائف النبيلة للمدرسة، باعتبارها فضاء للتعليم والتنشئة الاجتماعية والتربية على
قيم التفتح والمواطنة وحقوق الإنسان والتسامح، ومجالا لنشر ثقافة العيش المشترك والسلوك المدني والتصدي

لجميع أشكال العنف، كيفما كان مصدره، وكيفما كانت طبيعته، سواء تعلق الأمر بالعنف الجسدي أو النفسي أو اللفظي أو الرمزي أو المبني على النوع؛

واعتباراً لأهمية ونجاعة المقاربة الوقائية والتحسيسية في التصدي لظاهرة العنف بالوسط المدرسي، يشرفني أن أطلب منكم العمل على اتخاذ الإجراءات التالية لتفعيل هذه المقاربة:

1. مواصلة إرساء آليات تعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني والوقاية من مظاهر العنف بالوسط المدرسي

وذلك عبر تفعيل التدابير التالية:

- العناية بجاذبية المؤسسات التعليمية والرفع من مستوى أنشطة الحياة المدرسية بها، مع الحرص التام على إدماجها في مكونات مشروع المؤسسة المندمج باعتباره الآلية المنهجية المثلى للاشتغال؛
- الرفع من مستوى اليقظة والتعبئة حول المدرسة؛
- اعتماد المقاربة التشاركية للتحسيس بأهمية مناهضة مظاهر العنف وخاصة التمييز القائم على النوع بالوسط المدرسي والوقاية منها؛
- العمل على الانفتاح والتواصل المستمرين مع جمعيات أمهات وأباء وأولياء التلميذات والتلاميذ والسلطات المحلية والأمنية وقطاع الصحة والمنتخبين وجمعيات المجتمع المدني المتخصصة والخبراء والمهتمين؛
- الحرص على التفعيل الأمثل للأندية التربوية التي تشتغل على تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان والتعايش، والرفع من جاذبيتها لدى التلميذات والتلاميذ، وذلك من خلال تأطيرها المستمر وتمكينها من الوسائل اللوجستكية والتقنية الضرورية، وإدراج أنشطتها ضمن مشروع المؤسسة المندمج؛
- الحرص على أن تتوفر جميع المؤسسات التعليمية على نظام داخلي يتضمن بنوداً حول التصدي للعنف بالوسط المدرسي، يتم إعداده وفق مقاربة تشاركية، والتعريف بمضامينه لدى شركائها ومختلف الفاعلين داخلها؛
- تشجيع التلميذات والتلاميذ على الانخراط في أنشطة الحياة المدرسية باعتبارها المجال الذي يمكنهم من التعبير عن آرائهم وأفكارهم، والتعرف على واجباتهم وحقوقهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لاكتساب المهارات الحياتية وترسيخ السلوكيات الإيجابية لديهم؛
- تعزيز التربية على الحق في المشاركة لدى التلميذات والتلاميذ، وتنمية مهارات الترافع والإقناع وقيم الديمقراطية عندهم، من خلال تفعيل المجالس التلاميذية، مع الحرص على إشراكهم في مختلف المجالس الأخرى بالمؤسسات التعليمية؛

- العمل على أجراًة توجهات المنهاج التربوي في مجال التربية على قيم المواطنة والتسامح والاعتدال ونبذ جميع أشكال العنف وتعزيزها في نفوس التلميذات والتلاميذ، مع التذكير بالعواقب الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية الوخيمة للسلوك العنيف؛

- الرفع من قدرات الفاعلين الإداريين والتربويين (مديرات ومديري المؤسسات التعليمية ومنسقات ومنسقي خلايا الإنصات والوساطة ومنسقات ومنسقي الأندية التربوية والمختصات والمختصين الاجتماعيين...) في مجال التحسيس والتوعية بأهمية تعزيز الصحة النفسية والوقاية من العنف المدرسي.

2. الوقاية من ظاهرة العنف المسجلة بالوسط المدرسي والتكفل بضحاياها

وذلك عبر تفعيل التدابير التالية:

- حث الأطر الإدارية والتربوية على التصدي لمظاهر السلوك المنحرف بالوسط المدرسي، وتفعيل المساطر الجاري بها العمل في هذا المجال، علماً أن السكوت عن هذه المظاهر من شأنه أن يؤدي إلى استفحالها؛

- تعزيز آليات الرصد والتتبع لحالات العنف والسلوكيات المشينة بالوسط المدرسي، وتيسير سبل التبليغ عنها ووضع قاعدة للمعطيات بشأنها، بهدف استثمارها وتحليلها وتقييمها، وبالتالي البحث عن سبل معالجة هذه الحالات والحد منها؛

- إحداث بوابة إلكترونية على مستوى الأكاديميات الجهوية وخط أخضر داخل المؤسسات التعليمية للإشعار بحالات العنف؛

- التنسيق المستمر مع السلطات الأمنية ورجال الدرك الملكي، لضمان الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية لاسيما التي تتواجد بالأحياء الهامشية وذات الكثافة السكانية المرتفعة وتلك التي يعرف محيطها انتشاراً لبعض مظاهر الإجرام؛

- الحرص على إبلاغ السلطات المختصة عن حالات العنف التي تستدعي تدخلها؛

- تتبع ومواكبة ومؤازرة ضحايا العنف المدرسي الذي يستدعي تدخل السلطات الأمنية و/أو القضائية، مع الحرص على ضمان المواكبة النفسية والمعنوية الضرورية لهم؛

- ضمان التمثيلية على مستوى لجن التنسيق الجهوية والمحلية للتكفل بضحايا العنف؛

- التفاعل الإيجابي مع شكايات المرتفقين وتظلماتهم المرتبطة بالعنف.

3. تعزيز دور البنيات التربوية والآليات المؤسسية للتصدي للعنف

وذلك عبر على اتخاذ الخطوات التالية:

أ- إرساء وتفعيل خلايا الإنصات والوساطة بالمؤسسات التعليمية

تعتبر خلية الإنصات والوساطة الإطار المؤسسي الذي يضطلع بوظائف ومهام المواكبة النفسية للتلميذات والتلاميذ والاستماع إليهم، لا سيما الذين يعانون من مشاكل اجتماعية ونفسية وعلائقية قد تؤثر على مردوديتهم الدراسية، وتدفعهم إلى تبني سلوكيات سلبية موسومة بالعنف تجاه الأقران بصفة خاصة والوسط المدرسي، بصفة عامة.

ولأجل مساعدة هؤلاء التلميذات والتلاميذ وكذا أولئك الذين قد يكونون ضحايا لهذه السلوكيات، يتعين على أعضاء هذه الخلية الاستماع إليهم، في إطار السرية وفي احترام تام لخصوصيتهم، والعمل على توجيه الحالات التي تتطلب مواكبة متخصصة نحو المصالح المعنية. ويرتكز عمل هذه الخلية على العناصر التالية:

- **الرصد والمعاينة:** لتحديد التلميذات والتلاميذ في وضعية صعبة، والذين يعانون من مشاكل دراسية أو اجتماعية أو نفسية أو صحية قد تدفعهم إلى تبني السلوك العنيف أو قد يكونون من ضحاياها؛
- **التواصل والإخبار:** وذلك بإبلاغ مدير المؤسسة التعليمية الجهات المعنية بحالات العنف والاعتداء المرصودة للقيام بالإجراءات الملائمة في هذا الشأن؛
- **التنسيق والمعالجة:** من خلال الاستعانة ببعض الجهات والمصالح المختصة وجمعيات المجتمع المدني والهيئات ذات الصلة لحل مشاكل التلميذات والتلاميذ وضمان عدم تفاقمها؛
- **الوقاية والتحسيس:** عبر تنفيذ برامج للتحسيس والوقاية من العنف بجميع أنواعه ومن المظاهر المشينة التي قد تسيء إلى الوسط المدرسي، وذلك بمساهمة من شركاء المؤسسة التعليمية.
- وعلاوة على مهام الإنصات والدعم والتوجيه، يمكن لخلايا الإنصات والوساطة التكفل بضحايا العنف بالوسط المدرسي. وبالنظر إلى الدور المهم الذي تضطلع به هذه الخلايا في مناهضة العنف، ولدعمها من أجل القيام بالمهام المسندة إليها في ظروف ملائمة، يتعين على الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية القيام بما يلي:
- توسيع شبكة خلايا الإنصات والوساطة وتعميمها على جميع المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانويات الإعدادية والثانويات التأهيلية وكذا مدارس الفرصة الثانية؛
- مدها بموارد بشرية مؤهلة، وتخصيص فضاءات ملائمة لاشتغالها وتزويدها بالوسائل اللوجيستكية والتجهيزات الضرورية لعملها؛
- التخفيف من حصص استعمالات الزمن المدرسية بالنسبة لمنسقي خلايا الإنصات والوساطة؛
- تكليف المختصين الاجتماعيين والمختصين التربويين بالإشراف على هذه الخلايا وفق برامج عمل محددة.

ب- تفعيل أدوار ومهام المركز الإقليمي لمناهضة العنف على مستوى المديرية الإقليمية

يعد المركز الإقليمي لرصد العنف بالوسط المدرسي بمثابة آلية للتنسيق والتواصل والتعاون بين المؤسسات التعليمية والمركز الجهوي لرصد العنف بالوسط المدرسي. وتتلخص مهامه في التنسيق وتأطير ومصاحبة

المؤسسات التعليمية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي وإنتاج الوثائق التحسيسية والتوعوية الملائمة والسهر على نشرها وتوزيعها على المؤسسات التعليمية. ولأجل هذا الغرض، يتعين عليه العمل وفق مخطط وبرنامج عمل سنوي للتحسيس بمناهضة العنف والوقاية منه، يصادق عليه من طرف المديرية الإقليمية، مع الحرص الدائم على تتبع وتقييم تنزيل مضامين هذا البرنامج على المستوى المحلي، والعمل على تتبع وتحليل مؤشرات تطور حالات العنف بهدف الحد منها ومعالجة أسبابها.

ت- النهوض بأدوار المركز الجهوي لمناهضة العنف على مستوى الأكاديمية

يعتبر المركز الجهوي لرصد العنف بالوسط المدرسي بنية وظيفية وإدارية وتربوية بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، تشتغل تحت الإشراف المباشر لمدير(ة) الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.

ويضطلع هذا المركز، من خلال برنامج عمل سنوي، بتتبع الإجراءات والتدابير المتخذة للوقاية من العنف بالوسط المدرسي بالجهة. وفي هذا السياق، فهو مطالب بتفعيل هذا البرنامج وتبني إجراءاته على المستوى الجهوي وبالتنسيق مع المراكز الإقليمية من أجل البحث عن السبل والشراكات الكفيلة بالمساهمة في الحد من انتشار هذه السلوكات المشينة على المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية.

وعلى هذا الأساس، فإني أدعوكم إلى تعبئة جهود جميع الفاعلين التربويين والشركاء، على المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية، للحد من العنف بالوسط المدرسي، وذلك من خلال تنظيم حملات وأنشطة وورشات فنية وإبداعية وثقافية وحقوقية، للتحسيس والتوعية بمخاطر العنف، وخاصة العنف المبني على النوع الموجه ضد الفتيات، مع الحرص على تفعيل آليات التواصل والتحسيس الرقمي بشأن هذا الموضوع.

ونظرا للأهمية القصوى التي يكتسبها هذا الموضوع في الرفع من جاذبية المؤسسات التعليمية وتعزيز أدوارها الريادية في التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية واكتساب قيم المواطنة والسلوك المدني، فإني أهيب بكم، كل من موقعه، إيلاء مضامين هذه المذكرة ما تستحقه من عناية واهتمام، وتعميم فحواها على أوسع نطاق. والسلام.

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي
والرياضة
شكيب بنموسى